



الجلسة ٤٩٧٤

الجمعة، ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد أكرم (باكستان)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد كنوزين

ألمانيا السيد بلوغر

إسبانيا السيد يانيس بارنويغو

أنغولا السيد غسبار مارتنس

البرازيل السيد فالي

بنن السيد أديشي

الجزائر السيد با علي

رومانيا السيد دومترو

شيلي السيد مونيوز

الصين السيد تشنغ جنغي

فرنسا السيد دوكلو

الفلبين السيد باخا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد طومسن

الولايات المتحدة الأمريكية السيد كينغهام

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وأعطيه الكلمة.

السيد برندرغاست (تكلم بالانكليزية): منذ آخر

إحاطة إعلامية قدمتها الأمانة العامة إلى مجلس الأمن، في ٢٣ نيسان/أبريل (انظر S/PV.4951)، اتسم الوضع في الشرق الأوسط - على نحو مأساوي - بظاهرة تزايد العنف والتدمير واليأس، التي أصبحت الآن مألوفة جدا. وفي يوم الأربعاء، عاجل المجلس الأزمة بالقرار ١٥٤٤ (٢٠٠٤). وأود أن أستخلص من ذلك القرار نقطتين. أولا، ضرورة تقيد حكومة إسرائيل، في دفاعها عن مواطنيها، بكفالة العمل في إطار معايير القانون الدولي؛ وثانيا، ضرورة أن ينفذ الطرفان على الفور التزاماتهما بموجب خارطة الطريق.

وريشما يتم ذلك، ترسم الإحصائيات صورة مريعة. فقد قُتل خلال الشهر الماضي ١٢٨ فلسطينياً و ١٩

إسرائيلياً، وأصيب المئات بجروح. وهدم الجيش الإسرائيلي مئات المنازل الفلسطينية، منتهكا التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي. ولا تزال الأحوال الاقتصادية في تدهور مستمر، مما يتسبب في مزيد من المعاناة، وتعميق اليأس السائد. وبالرغم من أن الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة مستقرة، فإنها في مرحلة سيئة جدا، مع ظهور علامات الإرهاق على المناحين والنقص الحاد في تمويل جهود المساعدة الإنسانية. وفي أماكن أخرى من المنطقة، على طول الخط الأزرق، تهدد الانتهاكات بزعة الاستقرار الهش.

وعلى الصعيد السياسي، لا يزال المأزق قائما. ففي آخر إحاطة إعلامية قدمناها، وصف المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، تيرجي رود - لارسن، مفترق الطرق السياسية الذي يقع أمام الطرفين، اللذين ستحدد خيارهما المستقبل المنطور لجهود السلام في الشرق الأوسط. ومن سوء الطالع أنه بالرغم من الدعوات القوية الصادرة من المجتمع الدولي، لا تزال إسرائيل والسلطة الفلسطينية واقفتين عند مفترق الطرق ذاك.

إن المجتمع الدولي بقيادة المجموعة الرباعية أكد من جديد التزامه بإيجاد حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي ومساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على الخروج من المستنقع الحالي من خلال التقيد بخارطة الطريق الصادرة عن المجموعة الرباعية. وقد شرح قادة المجموعة التزامهم القوي هذا بالتفصيل في اجتماعهم المعقود في مقر الأمم المتحدة في ٤ أيار/مايو.

أولا، أكد قادة المجموعة الرباعية أن كل المسائل الخاصة بالوضع النهائي، مثل الحدود واللاجئين، يجب أن تتفاوض بشأنها الأطراف، وأن هذه المفاوضات يجب أن تستند إلى مرجعية عملية السلام، بما في ذلك قرارات مجلس

لأغراض سياسية. وذكرت المجموعة إسرائيلي من جديد بالتزامها بالامتنال الكامل لأحكام القانون الدولي وبتحمل مسؤولياتها كدولة قائمة بالاحتلال.

أخيراً، بدأ قادة المجموعة الرباعية مناقشة خطة عمل ترمي إلى دفع الأطراف إلى الأمام ولمساعدتهم على الوفاء بالتزاماتهم. وهذه المناقشات ما زالت مستمرة، وبمجرد استكمالها سيقوم المبعوثون من قبل المجموعة الرباعية بالعمل على تنفيذها.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لتذكير المجلس بأن ما يقوم به المجتمع الدولي أو المجموعة الرباعية لا يمكن أن يكون بديلاً عن الخطوات التي يتعين على الأطراف اتخاذها. ويتبين من الخبرات المستفادة من صراعات أخرى بأن الحل لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت الأطراف عازمة على ذلك. وفي الحالة التي نحن بصدددها، ما زالت حالة الطريق المسدود والشلل تمنع الأطراف من اتخاذ القرارات الجريئة الضرورية للتحرك وفقاً لخارطة الطريق.

وقد عارضت الأغلبية في حزب ليكود في إسرائيل، في بداية هذا الشهر، مبادرة رئيس الوزراء شارون بالانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة. وقد أثار هذا الرفض جدلاً داخلياً حاداً أكد خلاله رئيس الوزراء أنه ما زال عازماً على تنفيذ المبادرة. وقد تبين التأيد الواسع النطاق للانسحاب من خلال المظاهرة التي شارك فيها عشرات الألوف من الإسرائيليين في شوارع تل أبيب ومن خلال استقصاءات الرأي العام التي أظهرت تأييداً شعبياً قوياً للانسحاب من غزة. ولسوء الحظ أن هذا الجدل طغى على مناقشات المسائل الأساسية الأهم المتعلقة بطبيعة ونطاق وشروط الانسحاب من غزة، وكذلك بالعلاقة بين هذا الانسحاب وخارطة الطريق. وكنتيجة لذلك نواجه حالة من الجمود ونحن ننتظر اتخاذ قرارات

الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. وأكد القادة على أنه لا يمكن إصدار أحكام مسبقة على نتيجة المفاوضات. وهذه ليست مسألة بلاغية، بل الهدف هو تأكيد دعم المجتمع الدولي للمطالب المشروعة للأطراف. وتريد المجموعة الرباعية أن تعطي الأطراف الثقة بأن الإجراءات التي يطلبها المجتمع الدولي منها الآن لن تضر بحقوقها ومطالبها في الوضع النهائي.

ثانياً، حددت المجموعة الرباعية المبادئ التي تكفل النجاح لمبادرة الانسحاب من غزة، بمعنى أن يكون ذلك انسحاباً كاملاً، بحيث يؤدي إلى نهاية الاحتلال الإسرائيلي لغزة، وينبغي أن ترافق ذلك خطوات مماثلة في الضفة الغربية. وسيكون هذا الانسحاب تطوراً نرحب به لأنه يعد بداية، وليس نهاية عملية يمكن أن تعيد تحريك عملية السلام في الاتجاه الصحيح.

ثالثاً، عبرت المجموعة عن استعدادها للتعاون مع سلطة فلسطينية بعد إصلاحها وإعادة تنظيمها وخضوعها للمحاسبة، ولها رئيس وزراء ملتزم وحكومة ملتزمة بمكافحة العنف والإرهاب. وليست هذه متطلبات جديدة أو مفروضة، بل هي متطلبات خارطة الطريق.

وقد رحبت السلطة الفلسطينية والرئيس عرفات نفسه بجميع هذه المتطلبات والتزمت بتنفيذها. والمجموعة الرباعية تنتظر تنفيذ ذلك الالتزام.

رابعاً، حثت المجموعة الرباعية حكومة إسرائيل على أن تقوم فوراً وبدون تأخير بتفكيك جميع المراكز الاستيطانية التي أنشئت منذ آذار/مارس ٢٠٠١ وأن تتجه نحو تجميد كامل لعمليات الاستيطان بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات. وعبرت المجموعة عن قلقها البالغ إزاء تطورات ونتائج بناء الجدار العازل على الرغم من تعهد إسرائيل بأن الجدار سيكون مؤقتاً ولأغراض الأمن، وليس

بمجال الإصلاح الأمني، بحيث يمكن بعد ذلك التعامل مع إسرائيل في طريق السلام.

ومن حق المجتمع الدولي أن يحكم على السلطة الفلسطينية من خلال أعمالها في هذا المجال. وفي رأينا إن السلطة الفلسطينية ينبغي أن تلتزم بالإصلاح دون أي تأخير. وقبل كل شيء ينبغي للسلطة الفلسطينية أن تفرض حكم القانون وأن تقدم الخدمات الحكومية في حال انسحاب إسرائيل من جانب واحد من قطاع غزة. وبالإضافة إلى ذلك تحتاج المجموعة الرباعية إلى سلطة فلسطينية نفذت الإصلاحات المطلوبة لكي تكون شريكا كاملا وفعالاً.

وبينما توقفت الأطراف وأخرت اتخاذ القرارات الحاسمة التي تواجهها، فقد تدهورت الأوضاع على الأرض بسرعة. وفي ٢ أيار/مايو قام مسلح فلسطيني بقتل امرأة إسرائيلية حامل مع أطفالها الأربعة قتلاً عمداً مدبراً بالقرب من مستوطنة في قطاع غزة. وفي نفس اليوم دمرت قوات الدفاع الإسرائيلية ١٢ بيتاً في حي الزير في خان يونس. وفي ٣ أيار/مايو تم تدمير بيت بالكامل وبيت آخر جزئياً في منطقة أبو العجين المجاورة. وبعد مرور بضعة أيام تم إطلاق النار على مشيبي جنازة الأم وأطفالها الأربعة، وقام جيش الدفاع الإسرائيلي بهدم البيت الذي أطلقت منه النار. وفي ٩ أيار/مايو هدم تسعة بيوت أخرى. وفي نفس المنطقة بدأ جيش الدفاع الإسرائيلي ببناء جدار عازل بطول ٧ كم ووضع سياج من الأسلاك الشائكة يمتد من مستوطنة كفار داروم إلى طريق كيسوفيم.

وفي ٩ أيار/مايو كذلك، قامت القوات الإسرائيلية بعملية توغل واسعة النطاق في حي الزيتون المكتظ بالسكان في مدينة غزة. وأثناء العملية قام متطرفون فلسطينيون بنصب كمين أدى إلى تدمير ناقلة جنود مدرعة وقتل ستة جنود.

سياسية ضرورية لتحويل المبادرة إلى خطة تؤدي إلى إنهاء احتلال غزة، ومن ثم إلى نهاية تامة للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧.

وخلال هذه الفترة استمرت أنشطة الاستيطان الإسرائيلية دون توان في غزة والضفة الغربية، مما حدا بالفلسطينيين إلى التساؤل عما إذا كان الحديث عن إحلاء المستوطنات مجرد غطاء لمزيد من التوسع. وتقدر التقارير عدد مستوطني هذه المراكز الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١ بألفين، في حين تم ربط بعضها بالطرق ومدها بالكهرباء والماء. وأود تذكير المجلس بأن هذه المراكز الاستيطانية كان ينبغي تفكيكها مع صدور خارطة الطريق قبل عام واحد.

وإلى جانب توسيع المستوطنات فإن بناء الجدار العازل ما زال ينتقص من الأراضي الفلسطينية ومن أمال الفلسطينيين. ووفقاً لآخر التقديرات فإن هذا الجدار سيضع أكثر من ١٢ في المائة من أراضي الضفة الغربية - بالإضافة إلى القدس الشرقية المحتلة - في الجانب الإسرائيلي من الجدار. ومع أن رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون أكد بأن الجدار مؤقت إلا أن من الواضح أن الفلسطينيين يرون به أشد خطر على قيام دولتهم القابلة للحياة في المستقبل.

وفي إحاطتنا الإعلامية في الشهر الماضي، وكذلك في اجتماعاتنا الثنائية ومع المجموعة الرباعية، دعونا السلطة الفلسطينية إلى إعادة التنظيم والعمل الحازم ضد الإرهاب والعنف. ودعونا الرئيس عرفات أن يتخذ إجراءات تاريخية بتنشيط السلطة الفلسطينية وتركيز جهودها لإنهاء حالة الفراغ والشلل القائمة ولتعزيز القيادة الفلسطينية. فهناك حاجة إلى مثل هذه الإجراءات لمعالجة حالة الإحباط وضعف المصادقية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية في

منذ أن نشبت الانتفاضة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتقدر الأونروا أن تكلفة إعادة إسكان هؤلاء ستبلغ ٣٢ مليون دولار. ولم تتمكن الأونروا، حتى الآن، إلا من إعادة إسكان ١٠٠٠ فقط من المشردين.

وفي خضم العنف الحاصل في غزة، كان من المقلق بصفة خاصة الهجوم الذي قامت به إسرائيل وأدى إلى سقوط عدد من القتلى من بين مجموعة من المتظاهرين في أيار/مايو في رفح. فلقد قتل على الأقل ٨ من الفلسطينيين، معظمهم من الأطفال، في أثناء احتجاجهم على العملية العسكرية. واعتذرت إسرائيل لوقوع هذا العدد من القتلى وقالت إن هذا ربما يكون قد حدث نتيجة لقذيفة طائشة، ولكن هذا لا يعفي إسرائيل من مسؤولية إطلاق نيران مدفعية ثقيلة بالقرب من مجموعة من المدنيين. وأدان الأمين العام بقوة ذلك الحادث المفجع، وطلب إلى إسرائيل أن توقف فوراً العمليات العسكرية في غزة. وأود أن أكرر هنا ما ذكره حينئذ وما ذكرناه باستمرار طوال الأعمال القتالية الحالية. يجب أن تتقيد إسرائيل بالتزاماتها بصفتها الدولة القائمة بالاحتلال، وتتضمن هذه الالتزامات حماية السكان المدنيين والتخلي عن استخدام القوة غير المتناسبة أو العشوائية.

وفي خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، واصلت إسرائيل سياستها القائمة على الإعدام خارج نطاق القانون. ففي ١٥ أيار/مايو، قامت القوات الجوية الإسرائيلية بهجمتين جويتين على منزل ومكتب محمد هندي، أحد قادة الجهاد الإسلامي، في محاولة لقتله. ونطلب إلى إسرائيل مرة أخرى أن تكف فوراً عن اتباع هذه السياسة غير القانونية. واستمرت غارات وهجمات قوات الدفاع الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية. وزعمت المصادر الفلسطينية أن عدد الغارات والهجمات في الشهر الماضي بلغ ٢٣٩ في الضفة

وأعقب ذلك قتال عنيف نتج عنه مقتل ١٣ فلسطينياً، كان من بينهم أربعة أطفال ورجل في الستين من العمر، وجرح ما يزيد على ١٠٠ شخص، من بينهم ٢٥ طفلاً على الأقل. وقام جيش الدفاع الإسرائيلي كذلك بقصف بنايات في الحي محدثاً فيها دماراً مادياً كبيراً. وقام متطرفون من الجهاد الإسلامي وحماس بأخذ أشلاء القتلى الإسرائيليين مما أضفى بُعداً جديداً على وضع كان فظيماً أصلاً. وأعلن الجيش الإسرائيلي أنه سيستمر في محاصرة الحي إلى أن تعاد أشلاء الجنود مما جعل سكان الحي المدنيين رهائن وخضعوا للعقوبة بسبب أعمال اقترفها المتطرفون.

وبعد مرور ثلاثة أيام، أي في ١٢ أيار/مايو، وبعد أن تفاوضت حكومة مصر على إعادة جثث الجنود إلى جيش الدفاع الإسرائيلي وإنهاء الحصار، انفجر لغم أرضي في رفح مما أدى إلى تدمير ناقلة جنود مدرعة أخرى وأسفر عن قتل خمسة جنود وجرح ثلاثة آخرين.

وجرت بعد ذلك جولة أخرى من القتال الشديد، نتج عنها مقتل ٢٤ من الفلسطينيين وجرح ٢٠٠ آخرين. وقامت قوات الدفاع الإسرائيلية منذ ذلك الحين بهدم مئات من منازل الفلسطينيين في رفح. وتم في غضون يومين اثنين عقب الهجوم الذي وقع في ١٢ أيار/مايو، تشريد ما يزيد على ٢٠٠٠ من السكان في رفح. وتقول الحكومة الإسرائيلية إن هذا التدمير جزء من جهد لوقف تدفق الأسلحة المستخدمة في شن هجمات على الإسرائيليين إلى غزة. وقد أدان الأمين العام هذه الأعمال وذكر إسرائيل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وبأن العقاب الجماعي يشكل خرقاً جسيماً للقانون الإنساني الدولي.

وتفيد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أن ما يزيد في مجموعته على ١٨٠٠٠ من السكان فقدوا منازلهم في غزة

في الفترة نفسها. ويزيد العجز الشهري في الميزانية، الذي يبلغ حالياً قرابة ٣٥ مليون دولار، بنسبة ٥٠ في المائة عما كان عليه قبل الأزمة. والنبأ السار الوحيد في هذا الصدد هو إعلان البنك الدولي في أواخر نيسان/أبريل أنه سينشئ صندوقاً ائتمانياً جديداً لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية وإصلاحها. ولقد أحالت النرويج إلى الصندوق الجديد مبلغاً قدره ١٢ مليون دولار.

ووسط دمار وعنف كثيرين، بينما نحاول البحث عن طرق للخروج من الأزمة، قد تكون النقاط التالية ذات أهمية. أولاً، يبدو أن فكرة انسحاب إسرائيلي من قطاع غزة استأثرت بزخم جديد وتبدو الآن أكثر احتمالاً مما كانت عليه من قبل. ثانياً، هناك اتفاق في المجتمع الدولي على أن الانسحاب من غزة ينبغي القيام به بطريقة تجعله نهاية للاحتلال وبداية جديدة لعملية السلام. ثالثاً، نلاحظ أن كل الأطراف لها مصالح وعليها مسؤوليات في هذا الشأن: حكومة إسرائيل، والسلطة الفلسطينية، والعناصر الإقليمية الفاعلة، والفريق الرباعي وبطبيعة الحال، مجلس الأمن. ولقد فصلنا تلك الأدوار والمسؤوليات في إحاطتنا الإعلامية الأخيرة، التي أدلى بها السيد رود - لارسن، ولست بحاجة إلى تكرارها هنا. ومع ذلك، إذا انسحبت إسرائيل من القطاع بينما احتفظت بالسيطرة على المعابر وأغلقت غزة، وحدث في الوقت نفسه أن السلطة الفلسطينية الضعيفة تعجز عن فرض القانون والنظام وأن المجتمع الدولي يمتنع عن تسديد نفقات عواقب ذلك السيناريو، فلا أقل من كارثة إنسانية ستصيب غزة، التي يمكن، عندئذ، أن تصبح بؤرة للإرهاب والفوضى. وما من شك في أن ذلك هو أسوأ الافتراضات، لكنه افتراض ينبغي أن نضعه في الحسبان وأن نحث الأطراف على أن تتبع الطريق الصحيح.

إذا سمحتم لي أن أنتقل الآن إلى الحالة في الجنوب اللبناني، فإن الحوادث المزعجة التي وقعت في الشهر الماضي

الغربية و ٥٨ في قطاع غزة. واقترنت هذه الغارات باعتقال ١٤١ شخصاً.

وليس من المدهش، في ظل هذه الظروف، أن يواصل الاقتصاد الفلسطيني التدهور. فالمؤشرات الاقتصادية الأخيرة تشير إلى أن البطالة ارتفعت بنسبة ٢ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٠٤، وانخفض عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل بما يقرب من ٢٠٠٠ شخص في نفس الفترة، من جملة ما يقرب من ٥٦٠٠٠ من الفلسطينيين الذين يقدر أنهم كانوا يعملون في إسرائيل في ذلك الحين. وازداد معدل البطالة للربع الثاني على التوالي، ويبلغ هذا المعدل الآن ٢٦,٣ في المائة.

ولم يتمكن العاملون المقيمون في غزة من مغادرة غزة في آذار/مارس إلا في سبعة أيام تقريباً، ولكن معبر أريس أُغلق في وجه العاملين الداخلين إلى إسرائيل منذ مقتل عبد العزيز الرنتيسي، قائد حماس.

وبعد أن أعلن شارون رئيس الوزراء، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أنه سيتم رفع القيود عن حرية التنقل، حدثت دلائل هذا العام على أن حالات الإغلاق خفت بين حين وآخر. وعلى الرغم من ذلك، ما زال الإجماع على تحويل البضائع من شاحنة إلى أخرى يعوق حركة الأعمال التجارية بين معظم المراكز الحضرية. واستمر في عام ٢٠٠٤ تنفيذ نظام حواجز الطرق، ونقاط التفتيش، والمتاريس الترابية، والخنادق، والبوابات. وعلاوة على ذلك، وبعد إزالة نقاط التفتيش والمتاريس الترابية، تجري إعادة مرة أخرى دون إعطاء مهلة زمنية كافية مما يحول دون قيام الفلسطينيين بالتخطيط للأنشطة التجارية والاجتماعية.

وما زال الموقف المالي للسلطة الفلسطينية حرجاً. ويتوقع أن تقل الإيرادات بنسبة ٣ في المائة عما كانت عليه قبل الأزمة، في حين ازدادت المصروفات بنسبة ٢٥ في المائة

مستورا، وبشكل علني، كلا الطرفين على ممارسة ضبط النفس في خضم التوتر الإقليمي الشديد. وأعرب الأمين العام، يوم ٧ أيار/مايو، عن قلقه البالغ بشأن تصعيدات ذلك الأسبوع وحث الطرفين بقوة على ممارسة ضبط النفس. وقد انتقدت الأمم المتحدة باستمرار استخدام القوة من جانب كلا الطرفين، ودعت الطرفين إلى الالتزام بتعهداتهما بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأشارت الأمم المتحدة أيضا، في مناسبات عديدة، إلى الطابع المثير الذي لا مبرر له لانتهاكات الطيران الإسرائيلي، ودعت السلطات الإسرائيلية إلى وقفها. والسلطات اللبنانية أيضا طلب منها مرارا وقف إطلاق النار من المدافع المضادة للطائرات من الأراضي اللبنانية، الذي تسبب في الماضي في وقوع خسائر بين المدنيين.

لقد ادعت كل الأطراف أنها لا تريد أن ترى تدهورا في الحالة على طول الخط الأزرق. وبالنظر إلى احتمال تصعيد أية حادثة، نحث حكومتنا لبنان وإسرائيل على العمل وفقا لنواياهما المعلنة بكفالة الهدوء على طول الخط الأزرق باتخاذ إجراءات على أرض الواقع، وبالإحجام عن الأعمال العسكرية.

وإذا ما سمحتم لي أن أقول كلمة بشأن سوريا وإسرائيل، قام السيد رود - لارسن، بتعليمات من الأمين العام، بالاجتماع، في الأسبوع الماضي، بالرؤساء كاتساف ولحود والأسد، وكذلك بمسؤولين إسرائيليين ولبنانيين وسوريين آخرين لاستكشاف الطرق التي قد يمكن إحراز تقدم بها على المسارين اللبناني والسوري. وسيستمر السيد لارسن في بذل جهوده. ولا يوجد سبب متواصل يبرر بقاء هذين المسارين مجتمدين؛ فمقومات السلام موجودة. وما تقوم إليه الحاجة هو أن تتخذ الأطراف قرارات سياسية للمضي قدما بسرعة. ومن شأن التوصل إلى اتفاق سلام

أظهرت، مرة أخرى، هشاشة الحالة على طول الخط الأزرق. في يوم ٥ أيار/مايو، كانت هناك أكثر من ٢٠ غارة جوية إسرائيلية داخل لبنان، عبر الخط الأزرق. وأسفرت النيران المضادة للطائرات من جانب حزب الله عن وقوع طلقات بالقرب من مدينة شالومي الإسرائيلية. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي بطلعات جوية على موقعين يشتهه في أن يكونا لحزب الله جنوب شرقي صور. ولحسن الحظ، لم يبلغ عن وقوع إصابات على كلا الجانبين. وأنهت تلك الأحداث فترة من الهدوء النسبي استمر ستة أسابيع. وبعد أقل من ٤٨ ساعة بدأ حزب الله في إطلاق النار على جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة مزارع شبعا، عندما أطلقوا قذائف وقصفوا بمدافع الهاون واستخدموا أسلحة صغيرة ضد موقع لجيش الدفاع الإسرائيلي. وقد قتل جندي إسرائيلي وجرح خمسة آخرون. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي بنيران الدبابات والمدفعية الخفيفة والثقيلة والرشاشات، وأيضا بقنابل من الجو، قرب مزارع شبعا وكفر شوبا، وبالإضافة إلى هذا، استهدف جيش الدفاع الإسرائيلي موقعا لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بثلاث طلقات مسيلة للدموع، الأمر الذي احتجت عليه القوة بشدة لدى جيش الدفاع الإسرائيلي. وقد ذكرنا إسرائيل بعدم جواز انتهاك حرمة الأمم المتحدة وأفرادها وممتلكاتها.

وأكدت السلطات اللبنانية أن إطلاق حزب الله النار جاء بعد أن انتهكت دورية لجيش الدفاع الإسرائيلي الخط الأزرق في مزارع شبعا. وادعى جيش الدفاع الإسرائيلي، بدوره، أن حزب الله زرع قنابل مفعخة على محيط موقع الجيش. وبناء على طلب حكومة لبنان، أجرت القوة تحقيقا، لكنها لم تتمكن من تأكيد أو إنكار الادعاءات التي تقدم بها أي من الطرفين.

وفي أعقاب أحداث ٥ أيار/مايو، حث الممثل الشخصي للأمين العام لجنوب لبنان، السيد ستافان دي

بإتباعها بحسن نية وتصميم، ولمواصلة السير عليها حتى النهاية النهائية. وكما هو الحال دائما، فإن المسألة هي توفر الإرادة السياسية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام برندرغاست على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية بغية مواصلة نقاشنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

سوري - لبناني - إسرائيلي أن يحسن بشكل جذري الجو في المنطقة لصالح استتباب السلام والأمن.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إنني أشعر بالأسف الشديد حيال الحاجة إلى الإدلاء بمثل هذه الإحاطة الإعلامية الكثيفة، الزاخرة بالموت والدمار والبؤس البشري. وبالتأكيد، فإن شعبيّ إسرائيلي وفلسطيني جديران بأبناء أفضل وبشعاع من الأمل. ويتعين أن تكون هناك طريقة أفضل. والواقع أن الطريق الأفضل موجود في شكل خارطة الطريق. وهي ليست بجديدة، ولكنها قادرة على البقاء، حالما تتوفر لدى قيادة كلا الجانبين الرؤية والشجاعة للبدء